النفطي في اقتصاديات البلد المنتج وازالة الموانع التي تحول بينه وبين التأثير في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية . وبذا يمكن للصناعة النفطية أن تصبح بمثابة المحرك للاقتصاد الوطني عن طريق خلق الصناعات المتفرعة عن انتاج النفط والغاز وكذلك الصناعات وشركات الخدمات التي تقدم لصناعة النفط ما تحتاج اليه من أدوات ومعدات وخدمات . وبذا تنشأ نهضة صناعية عامة مرتبطة بصناعة النفط تؤدي بدورها وبتفاعلها مع القطاعات الاخرى الى خلق عدد من الصناعات والنشاطات الأخرى وبث الحياة والحركة في جسم الاقتصاد الوطني . وستؤدي مثل هذه النهضة الاقتصادية الشاملة المتوازنة الى زيادة كبيرة في الدخل القومي وتقلل من الاعتماد الخطير على مصدر واحد للدخل هو تصدير النفط الخام .

وان عملية المشاركة التي تسعى اليها في هذه الايام بعض البلدان العربية المنتجة في الخليج والتي أبرم بشأنها اتفاق عام في شهر اكتوبر الماضي تقرر بموجبه ان تحصل هذه البلدان على حصة من رأسمال الشركات النفطية العاملة تبدأ بنسبة ٢٥ ٪ عام ١٩٧٣ ثم ترتفع بالتدريج لتصل الى ٥١ ٪ عام ١٩٨٢ ــ هذه المشاركة لم تعد كافية الآن لانه ليس من شأنها أن تحقق لنا في الوقت الحاضر السيادة والسيطرة الحقيقية والرقابة الفعالة على استثمار ثرواتنا النفطية وامكانية استخدامها أداة مجدية للتنمية الاقتصادية. ذلك ان هذه المشاركة اذا تحققت الآن بهذه النسبة الضئيلة (٢٥ ٪) فان الشركات الاجنبية ستبقى هي سيدة الموقف وهي المسيطرة الحقيقية على استثمار ثرواتنا واتخاذ القرارات الرئيسية بشأنها ويبقى الشريك العربي ، بحكم ضآلة نسبة مشاركته ، بمثابة الشريك المتفرج وبذا يبقى الوضع السيىء الحالي الذي نشكو منه ونريد تغييره . وحتى عندما ترتفع نسبة المشاركة بعد سنوات طويلة الى ٥١ ٪ فان دور المنفذ للعمليات البترولية سيبقى ، بموجب الشروط المتفق عليها ، في يد الشركات الاجنبية فتبقى هي المسيطرة الحقيقية على النشاط النفطي . ان فكرة المشاركة هذه ، بنسبها المذكورة ، كان من الممكن اعتبارها مطلبا معقولا في بداية الخمسينات بحيث كان من الممكن لها ان تكون نقطة انطلاق نحو ازدياد نسبة المشاركة بالتدريج فتكون الآن قد وصلت الى مشاركة في أغلبية رأسمال الشركات بل الى السيطرة الحقيقية عليها . أما السعي وراء ذلك الآن والانتظار حتى عام ١٩٨٢ للحصول على نسبة ٥١ ٪ بشروط لا تؤمن لنا السيطرة الحقيقية ــ فقد جاء متأخرا كثيرا عن أوانه. انه يمثل على الاكثر خطوة معقولة على طريق تطوير بطيء للامتيازات النفطية الاجنبية بينما الشيء الذي تحتاج اليه الامة العربية الآن هو التطور الجذري السريع ، هو الثورة على الاوضاع الحالية غير المقبولة. وان أقل نسبة للمشاركة يمكن أن تكون مقبولة كنقطة بداية هي نسبة ٥١ ٪ ، بالشروط التي سبق أن بيناها وأهمها تخصيص دور منفذ العمليات للجانب الوطني ، بحيث يكون للجانب العربي الدور الفعلي في الانتاج والتوجيه الحقيقي للاستثمار الى أن تتحقق لنا السيطرة الكاملة . اننا في سباق مع الزمن ضد التخلف الاقتصادي والاجتماعي وثرواتنا النفطية هي ثروات تنفد ولا تعود وكل سنة تمر وثرواتنا تحت السيطرة الاجنبية ولم تتحقق لنا السيطرة الحقيقية على استثمارها وتكريسها بأقصى درجة من الفعالية لخدمة التنمية الاقتصادية ــ كل سنة تمر ونحن في هذه الظروف انما هي سنة ضائعة من حياة هذه الامة ومن مسيرتها نحو التنمية والازدهار واللحاق بركب التقدم وهي اهمال جسيم في حق شعوبنا .

وهكذا يتضح ان اعتبارات التنمية الاقتصادية الشاملة والسريعة للعالم العربي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي الحقيقي وضرورات المعركة الاقتصادية التي نخوضها ضد التخلف تحتم علينا اللجوء الى تأميم ثرواتنا النفطية .

الاعتبارات الاساسية المتقدمة تكفي لوحدها الى دفع الامة العربية الى التأميم ، حتى